الدورة الانتخابية الخامسة

السنة التشريعية الثالثة

الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (١١)
الثلاثاء (١٧/آيلول/٢٠٢٤) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٧٢).

بدأت الجلسة الساعة (٣:٠٠) ظهراً.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الحادية عشرة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الثاني. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

***الفقرة اولاً: التصويت على مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦، (لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين).**

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

يقرأ المادة (١) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

يقرأ مقترح اللجنة المادة (٢) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

يقرأ مقترح اللجنة مادة جديدة المادة (٢) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة مادة جديدة ويعاد التسلسل للمواد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

يقرأ المادة (٢) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (٢).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب شوان محمد رستم عبد الله:-

يقرأ المادة (٣) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (٣).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب شوان محمد رستم عبد الله:-

يقرأ المادة (٤) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة لإضافة بند جديد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب شوان محمد رستم عبد الله:-

يقرأ المادة (٥) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة بند جديد ليكون (١٤) للمادة (٧).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة لإضافة بند جديد المادة (٥).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (٥) بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب احمد عبد الله محمد الجبوري:-

يقرأ المادة (٦) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة لتعديل البند اولاً من المادة (٦).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة بحذف البند (١٣) من المادة (٩).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (٦) بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب احمد عبد الله محمد الجبوري:-

يقرأ المادة (٧) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- النائب حسين نعمة دخيل البطاط:-

يكمل قراءة المادة (٧) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة لتعديل الفقرة (٤) (ب) من البند ثالثاً للمادة (٧).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة (أ) الفقرة (١) (ت) من البند ثالثاً للمادة (٧).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة لتعديل الفقرة (٢) (ت) من البند ثالثاً للمادة (٧).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة لتعديل الفقرة (٦) (ت) من البند ثالثاً للمادة (٧).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (٧) بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

يقرأ المادة (٨) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (٨).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب شيروان جمال خضر الدوبرداني:-

يقرأ المادة (٩) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (٩).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

يقرأ مقترح اللجنة المادة (١) مادة جديدة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة مادة جديدة ويعاد تسلسل المواد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسن سالم عباس جبر الزيرجاوي:-

يقرأ المادة (٢) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (٢) كما قرأت .

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب علي شداد فارس الجوراني:-

يقرأ المادة (١٠) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (١٠).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (١٠) بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب رحيمة حسن احمد فرحان الجبوري:-

تقرأ المادة (١١) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة للبند (١٠) المادة (١١).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة للبند (١٣) المادة (١١).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (١١) بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

نحن هل نفيد ذوي الشهداء أو نضرهم في هذا التعديل؟ لا نضرهم، هذا النص القديم الذي أمامي كان سابقاً الدراسة لذوي الشهداء (٥٠%) على وزارة التعليم و (٥٠%) على مؤسسة الشهداء، الآن نحن ماذا عملنا لهم حالياً، الدراسة المسائية بالحكومي صح (١٠٠%) تم إعفائهم، لكن بالدراسة الأهلية خفضناهم (٢٥%) لماذا نزلناها (٢٥) كانت (٥٠%) نحن الآن نضرهم لا نخدمهم، أطلب اعادة التصويت اذا فعلاً نحتاج أن نخدمهم.

- النائب ياسين محمد حمد العيثاوي:-

السيد الرئيس فيما يخص (ب) من مقترح اللجنة من تخفيض الأجور، بالنسبة للجامعات الأهلية سوف لن يمضي هذا النص لأنه لديها استقلال مالي واداري فبالتالي هذا يجب أن تضاف في حصة الموازنة، يعني من غير المعقول أن تضعوا شيء سوف لن ينفذ، هذا القانون وهذا النص غير قابل للتنفيذ.

- النائب دعاء كاظم بشت العقابي:-

تقرأ المادة (١٢) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (١٢).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب عبد الامير نجم عبد الله المياحي:-

يقرأ المادة (١٣) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (١٣).

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

الضوابط والتعليمات بالنتيجة حصلت مظلومية كبيرة التي هم من غير الشهداء أبنك يحصل على معدل (١٠٠) ولا ينقبل في كلية الطب، يقبل الذي لديه استثناءات وامتيازات، نحن فقط ضمن الضوابط والتعليمات بالنسبة للدراسات العليا لأن فيها ضوابط وتعليمات.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

هو قانون، نحن سوف نشرع قانون اذا التعليم لم ينفذه، بعد هذا ليذهب يشتكي.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

سيادة الرئيس لا يطبقونها والله، ارفع استثناءً من الضوابط لأن الاعداد كبيرة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

هم الشهداء لديهم حصتهم دكتور (عادل).

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

أتركها تمضي لكن بدون استثناء من الضوابط والتعليمات، لتمضي طبيعي، فقط هذه الفقرة استثناءً من الضوابط والتعليمات.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (١٣).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة فاطمة حسين متيغي المساعدي:-

تقرأ المادة (١٤) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (١٤).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة فاطمة حسين متيغي رهيج المساعدي:-

تقرأ المادة (١٥) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (١٥).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حامد احمد صالح الكرغولي:-

يقرأ المادة (١٦) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (١٦).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حامد احمد صالح الكرغولي:-

يقرأ مقترح اللجنة مادة جديدة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة مادة جديدة ويعاد تسلسل المواد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة رقية رحيم محسن محمد النوري:-

تقرأ مقترح اللجنة مادة جديدة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

ـ السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة مادة جديدة ويعاد تسلسل المواد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة رقية رحيم محسن محمد النوري:-

تقرأ مقترح اللجنة اضافة مادة جديدة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

نحن مع انصاف ذوي الشهداء مالياً، قطع مجاناً، تبني المؤسسة وتعطي مجاناً، كل هذا على رأسنا ونحن مقصرين معاهم، لكن الفقرة ثانياً (ب) الخاصة لغرض احتساب ومعادلة الشهادة استثناءً من القوانين والتعليمات، هذا انحطاط للتعليم، أطالب بشطب هذه الفقرة، استثناءً من القوانين والتعليمات والقرارات النافذة أو ما يحل محلها يجب أن تشطب لترصين التعليم، لأجل ترصين التعليم لأنه هذه امور علمية لا يجوز هذا الكلام، هذه أولاً.

وأرد على الدكتور (ياسين العيثاوي) في موضوع التخفيض، انتم تخفضوا (٢٥%).

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

الجميع متفق على يعني انصاف حقوق ذوي الشهداء ولا يوجد خلاف على هذه النقطة ولكن اذا أردت أن تطاع فأمر بالمستطاع هذا أولاً حتى الدولة تستطيع أن تتمكن من تنفيذ الالتزامات، النقطة الثانية لا نرغب من الشعب أن يكره فئة ذوي الشهداء من خلف جملة من الامتيازات التي ليس لها علاقة في هذه الأمور، يعني مثلاً أنا أعفيه من قرار حجب البطاقة التموينية، أعفيه من مسائل أمور علمية، توسعات، مدارس متفوقين، اخواني الاعزاء والله اذا أستمرينا في هكذا توسع في منح أمور ليس لها علاقة بتثمين حياة ذوي الشهداء أو الشهداء سوف يكون هذا الامر عامل سلبي على الشهداء أنفسهم، لهذا هذه المادة الجديدة حقيقةً يراد لها اعادة نظر بالكامل ليست فقط الأمور العلمية، التفرغ بالوزارات وغيرها.

- النائب عبد الامير نجم عبد الله المياحي:-

بالنسبة للمتفوقين هذا ليس استثناء ولكن حصة (٥%) من المتفوقين، تعلم هي مقاعد فتكون للمشمولين في هذا القانون نسبة (٥%) للمشمولين في هذا القانون، لم نعفيهم ولم ندخلهم متفوقين وهم غير مستحقين للدخول ضمن المتفوقين، هي نسبة لا أكثر ولا أقل، أما قضية معادلة الشهادة والاستثناء من القوانين نعم هذه نعدلها ونرفع كلمة الاستثناء.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة مادة جديدة وتحذف (ب) من مقترح اللجنة وتعاد التسلسلات للمواد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة ايمان عبد الرزاق محمد عارف:-

تقرأ مقترح اللجنة مادة جديدة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة مادة جديدة ويعاد تسلسل المواد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب علي شداد فارس الجوراني:-

يقرأ مادة جديدة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة مادة جديدة ويعاد تسلسل المواد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب علي شداد فارس الجوراني

يقرأ مقترح اللجنة مادة جديدة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة مادة جديدة ويعاد تسلسل المواد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة مديحة حسن عذيب المكصوصي:-

الشكر إلى لجنة الشهداء لكن أنا الذي أعرفه أن كل شهداء العراق هم شهداء ننظر أليهم بمستوى واحد ولكن للأسف شهداء وزارة الدفاع والداخلية والحشد الشعبي الذين سقطوا أثناء الخدمة وجراءها لم يشملوا بكافة هذه الاجراءات وأنا قبل قليل تحدثت

مع السيد رئيس اللجنة، وسابقاً يوجد وفد زار نفس اللجنة، فأتمنى النظر في هذا الموضوع تقولوا لي خارج نطاق هذه اللجنة، هذا غير صحيح هم جميعهم شهداء.

- النائب عبد الامير نجم عبد الله المياحي:-

يقرأ المادة (١٧) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (١٧).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

يقرأ الأسباب الموجبة مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة لتعديل الأسباب الموجبة.

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (٤) بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسن سالم عباس جبر الزيرجاوي:-

يقرأ المادة (٦) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (٦).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حسن سالم عباس جبر الزيرجاوي:-

يقرأ المادة (١٥) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (١٥).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على القانون بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

***الفقرة ثالثاً:- تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي .(لجنة الأمن والدفاع، اللجنة القانونية، اللجنة المالية، لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين).**

- النائب كريم حسين عليوي السراي:-

يقرأ تقرير مشروع قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي.

- النائب طالب خليل راهي اليساري:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي.

- النائب حيدر حامد صبار المحياوي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب عندك رأي الدولة ورأي مجلس القضاء ورأي الدائرة القانونية في مجلس الوزراء هذا لا يحتاج أبدي رأي الذي عندكم.

- النائب حيدر حامد صبار المحياوي:-

يكمل القراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي.

- النائبة بيدء خضر بهنام السلمان:-

تكمل القراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

التعديلات لا تكون تعديلات نهائية الا بعد ملاحظات السيدات والسادة النواب هذه تعديلات تذهب إلى اللجنة إلى رأي اللجنة.

- النائبة بيدء خضر بهنام يعقوب السلمان:-

تكمل قراءة تقرير مشروع قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

الحقيقة وجود غطاء قانوني ونظام قانوني ينظم مركز منتسبي هيأة الحشد الشعبي وحقوقهم هذا أمر في غاية الأهمية ونؤكد عليه وهو جزء من انتظام مؤسسة هيأة الحشد الشعبي في أطار الدولة والدستور والقانون، أعتقد أن هذا القانون بالإمكان الاستغناء عن الكثير من الأحكام الواردة فيه التي به تداخل مع قوانين أخرى من أجل الابتعاد عن تكرار بعض الأحكام مثل مجلس الدولة أيضاً أشار إلى هذا الأمر يعني ممكن أسناد بعض الجوانب إلى قانوني أخر يعني موجود وخاص أن بعض المواضيع هي أدخلت في هذا القانون الذي يفترض خاص بالخدمة والتقاعد المفروض لا تدخل به المواضيع ليس ذات صلة، هذا الأمر سوف يتم توضيحه أن شاء الله في ملاحظاتنا للأخوة في لجنة الأمن والدفاع ونحن حاضرين أيضاً اللجنة القانونية أيضاً حقيقةً في بعض المصطلحات لواردة في هذا القانون تحتاج إلى أعادة صياغة وتعديل من أجل تكون منسجمة مع المصطلحات المتداولة في نظامنا القانوني ومن أجل تجنب أي استخدام أو أساءه تضر بمؤسسة لحشد الشعبي وبي منتسبي اعتقد تشريع هذا القانون هو بضمان هو لحفظ لحقوق وتضحيات أبناء هذه الهيأة المهمة.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد (نائب رئيس مجلس النواب):-

أنتم أساساً جزء من التشريع بإمكانكم تقديم الملاحظات أو مشاركتكم في أنضاج المشروع.

- النائب حسين نعمة دخيل البطاط:-

ملاحظات ومقترحات تخص قانون الخدمة والتقاعد مجاهدي هيأة الحشد الشعبي أولاً نقترح أضافة تعريف مصطلح ذوي الشهداء إلى المادة أولاً توحيد المصطلحات القانونية والتي تنظم حقوق وامتيازات ذوي الشهداء بموجب قانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ حيث أن ذوي الشهداء يشمل الوالدان والأولاد والزوج والزوجات وأن كانوا غير عراقيين والأخوة والاخوات

وأولاد الابن وأولاد البنت، ثانياً حذف مصطلح خلف الشهيد الوارد في الفصل الثاني من الباب السادس من مشروع القانون واستبداله بمصطلح ذوي الشهيد لان مصطلح خلف الشهيد لا يشمل الأحفاد والأخوة والأخوات ممن تجاوز عمر (١٨) سنة بموجب أحكام المادة (٢٦) من قانون التقاعد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ المعدل وإرجاع توزيع الراتب التقاعدي على الشهيد إلى أحكام قانون مؤسسة الشهداء في ما لم يرد فيه نص بمشروع القانون، ثالثاً نقترح أضافة نص يخير ذوي الشهداء الاختيار الراتب التقاعدي للشهيد بموجب مشروع هذا القانون أو قانون مؤسسة الشهداء، رابعاً نقترح أضافة نص في مشروع القانون ويكون كالآتي أن حصول ذوي الشهداء على الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون لا يمنع من شمولهم بالامتيازات والحقوق المنصوص عليها في قانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ لكي لا يتم حرمان ذوي الشهداء الحشد الشعبي من الحقوق والامتيازات المنصوص عليها في قانون مؤسسة الشهداء.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

أنا أطلعت على التقرير لم أطلع اطلاع كافي على القانون لكن سوف أطلع بشكل مفصل لكن من خلال تقرير اللجنة نفسة التقرير ذكر أن مجلس الدولة ليس مقبول عن هذا القانون لما فيه من الحشو والتكرار وأدراج الكثير من الأمور التي ليس موجود في قانون الحشد الشعبي وكذلك ذكر مناصب ليست موجود في قانون الحشد الأمر الذي يشكل الإحالة إلى مفقود أو مجهول وكذلك مجلس القضاء معترض على القضاء بالاعتبار أن فيه أكثر من مادة مثل مادة (٧٠) و(٧١) هذه المواد التي تتحدث عن تشكيل محكمة عسكرية وهذه الأنظمة موجود من المفترض في القوانين الأخرى للدولة، أضف إلى أن قانون الخدمة والتقاعد العسكري موجود في الدولة في الكثير من النصوص لا تكفي وتعوض عن وجود قانون خاص بالحشد أذن يجب أن نضمن قانون الخدمة العامة والتقاعد العسكري المواد التي نحتاجها في هذا القانون ونعدل قانون الحشد متوافق مع هذا القانون وأنا هنا أسأل سؤال أذا كان مجلس الدولة وهو المجلس المعني بصياغة التشريع والرصانة التشريعية ليس راضي عن هذا القانون وكذلك مجلس القضاء معترض على أيضاً الصياغة التشريعية أنا أقول الرصانة والصياغة التشريعية لا أتكلم عن مقاصد الأصلية للقانون أذا لم يوافق على تمرير هذا القانون كيف الحكومة توافق على هذا الأمر، الأمر الأخر ليس لائق على مجلس النواب أن لا يعالج عدم الرصانة التشريعية هذه الموجود في القانون قبل أن يذهب إلى تشريع القانون أنا أطلب المراجعة على هذا القانون وأشراك مجلس الدولة في تحقيق الرصانة وكذلك مجلس القضاء والجهات الحكومية لتي أيضاً أبدت ملاحظات عليها بدون الأخذ بهذه الملاحظات أن لا يمرر القانون سوف يكون قانون مطعون وربما يفقد قيمة التشريعية.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

قانون موسع وقانون يحتوي على مواد كثير ومفصلة وبعضها أشاره إلى اللجنة قد لا يكون هناك مكان لهذه المواد في هذا القانون باختلاف القانون واختلاف موضوع المادة، لذلك الحقيقة نؤكد على أهمية يكون هناك اجتماع مشترك موسع بيننا كلجنة قانونية وجنابكم وأن شاء الله نوفق بتشريعه خلال هذا الفصل وهذه الدورة والملاحظات نثبتها وهي كثير جداً الحقيقة وتعارضات بالتعاريف وتعارضات المواد وأشار التعاريف إلى كلمة المجاهد وفي مادة أخرى مثل مادة (٧) يقول رواتب العسكريين ما مذكورة ولا يوجد توحيد يعني هذا كمثال والكثير من المواد التي تم الإشارة أليه في تقريركم تقرير اللجنة مواد كثير ربما لا يوجد له في القانون ويكون هناك اجتماع مع اللجنة القانونية لتقديم الملاحظات.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

يوجد الكثير من الاعتراضات على بعض المصطلحات وبعض الصياغات المهمة التي هي ترصن القانون، نذهب إلى صفحة (٢) قانون الحشد الشعبي الفقرة (١٨) المتقاعد الذي يحال إلى التقاعد ويستحق راتب تقاعدي أو مكافئة تقاعدية هو أذا نحال إلى التقاعد يستحق الاثنين راتب ومكافئة الآن هو نحال إلى التقاعد على القانون لماذا يتم منعة واحدة من عندها، صفحة (٢٩) المعوز مفهوم وأعطيتموها (٣١) أيضاً وأعطيتموها مفهوم أخر يعني نفس الكلمة نفس المصطلح لكن المفهوم التعريفي أختلف أتمنى يتم أعادة النظر به، الصفحة (٢) (٣٠,٣١) الموضوع الأخر رقم أربعة وأحد كليات ومعاهد الهيأة هل توجد كليات ومعاهد بالهيأة لماذا تم وضعها هنا لا اعتقد يوجد كليات ومعاهد تابعة إلى هيأة الحشد الشعبي يجب التأكد هذا الموضوع، المادة (٦) يقول رئيس الهيأة بموافقة القائد العام أو من يخوله القائد العام التعاقد مع الراغبين بالتطوع أخوان هذا نص مفتوح بصفة ضابط بالهيأة اذا توافر بهم الشروط المنصوص عليهم بالمادة (٥) ما هي الضوابط وكم العدد وهل التطوع مفتوح بتوصية من رئيس الهيأة اعتقد هذا غير صحيح، الموضوع سادساً هذا تعقيد المادة (٧) سادساً صفحة (٤) يعني يحدد راتب المجاهد وعلاوة السنوية براتب من رئيس الهيأة يوجد قوانين نافذه حالة حال العسكريين تقاعد الخدمة وتقاعد العسكري لماذا اقتراح من رئيس الهيأة ويذهب إلى رئيس الوزراء وقد يكون هناك اتفاق أو لا يحصل يعني يجب أن يخضع إلى الخدمة والتقاعد العسكري أسو بالأجهزة الأمنية الأخرى حتى يكون أخف، الموضوع الأخر لرئيس الهيأة المادة (٢٠) لرئيس الهيأة فسخ عقد المتطوع عند ثبوت عدم تقييد بالآداب وضوابط الخدمة العسكرية هذه مصيبة يعني متى رئيس الهيأة ما يعجبه ما هي الضوابط لا أتقيد بالضوابط أي أحد يحصل له خلاف مع أي ضابط بهيأة الحشد الشعبي يكتب عليه بالسلامة يوجد عندي نص قانوني أنت لا تفيدنا هذا بحاج إلى تقييد من غير الصحيح نضع مفتوح، المادة (٢٤) أولاً يجوز منح التطوع اقتراح من رئيس الهيأة رتبت ضابط وترقيته على الأقل أخضع للشروط، المادة (٥) يوجد به شروط يجب أن يخضع للشروط هذا مهم، المادة (٣٧) المدة النظامية للدراسة الجامعية كيف المدة النظامية يعني الذي يذهب اذا كان بالحشد يذهب يداوم بالجامعة تنحسبي له خدمة يكف يحصل هذا وإذا أخذ إجازة دراسية يوجد عندي ملاحظات أخرى سوف اقدمها مكتوبة.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

شكرنا وتقديرنا إلى السادة النواب في لجنة الأمن والدفاع على هذا القانون، حقيقة العمل ظاهر والتعب الذي قدموه لهذا القانون، لدي بعض المقترحات اتمنى من السادة النواب الأخذ بها، أولاً اذا ممكن إضافة مادة في هذا القانون تكون لعائلة الشهيد الحق في تعيين أحد العائلة (الأخ أو الأبن) تكون هذه حصة للعائلة، اليوم الشهيد عندما يستشهد هذا المكان نأمل ان يبقى لشخص من افراد عائلته، نتمنى من السادة النواب أن يأخذوا بهذا النظر لان هو أصلاً كان متطوع ولم يأتي إجباري هذا موضوع.

الموضوع الثاني: نحن لدينا بعض الإخوة يُجرح من العمليات التي جرت في مقاتلة داعش المعارك الأخرى، حقيقة بعد الإصابة والجروح يستشهد، نتمنى أن يكون لهُ حق الشهيد لانه أصلاً هو جرح أثناء المعارك نتمنى من الإخوة السادة النواب تضمين هذا.

النائبة عالية نصيف حاسم العبيدي:-

ابتداءً أشكر لجنة الأمن والدفاع على هذا القانون المؤسسة تستحق هذا الإكرام مؤسسة الحشد الشعبي، لذلك اجد بعض الملاحظات التقويمية لهذا القانون منها ان تشريع هذا القانون يجعل التقاعد مستقل عن الحشد الشعبي مستقل عن قانون التقاعد العسكري، لذلك أرى بان يكون التقاعد مختلف الأعمار لان الكل يعلم بأن هذه المؤسسة التحق منه بان هو تجاوز

عمر التعيين القانوني عندما التحق بالحشد، لذلك طالما هذا القانون هو استثناء من القوانين أرى ان يتم لخروج إلى التقاعد بغض النظر عن العمر ومدة الخدمة، المادة (٤٢) اقترح أن يكون الخروج على التقاعد اذا تمت اصابة ابناءنا من الحشد الشعبي وفق رغبته، لأن هذا القانون استثناءً بالتالي وفق رغبة لا نخضعه للقوانين الأخرى كقانون التقاعد العسكري وغيره، أؤيد ملاحظة القضاء في ضرورة ايجاد تبويب في الموضوع أيضاً إضافة الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي للمادة (٥) من هذا القانون، أجد ضرورة تحديد هيكلية الحشد الشعبي إضافة الى فتح مجال طرق الطعن عندما يتم حرمانه من الحقوق التقاعدية يجب ان تكون هناك طرق طعن بهذا القانون، كل الملاحظات التي ذكرها مجلس الدولة أنا أجد مجلس الدولة قراره غير ملزم هو لأجل الصياغات اللغوية فقط من الناحية اللغة العربية وليس اكثر، من غير الممكن ان يعتبر ملاحظاته عائق أمام القانون.

النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

ابتداءً حقيقةً هذا القانون طال انتظاره لذلك من واجب الشكر لمن كان له الفضل الأول في هذا الموضوع اخواننا شهداء الحشد الشعبي والأجهزة الأمنية، نقدم شكرنا للحكومة العراقية لتي عملت وبشكل سريع على اكمال هذا القانون وارساله الى مجلس النواب ونشكر اخواننا في لجنة الأمن والدفاع على الإسراع في تقديم هذا التقرير، وشكراً لكم سيادة الرئيس على إدراجه، حقيقة اخوانكم في هيأة الحشد الشعبي ومنذ انطلاق الفتوة العظيمة لسماحة السيد (السيستاني) أدامهُ الله، كانت تلبيتهم للفتوة وهي تلبية واجب الوطن، لذلك منذ انطلاق الفتوى وإلى اليوم كل ابناء الحشد الشعبي يتمتعون براتب واحد فقط بنفس القيمة ونفس الصيغة كما يعانون ن قلة المعسكرات وكما يعانون من قلة التجهيز والمعدات، لذلك جاء هذا القانون ليلبي جزء بسيط من استحقاقات هذه الهيأة المجاهدة وشهداءها، حقيقة في الصندوق لاحظت موضوع وهو ان صندوق شهداء الجرحى اضاف انه من ضمن مواد رفد الصندوق بدلات الاشتراك للعاملين في الهيأة، يعني حقيقة هو منتسب وأخذ منه اشتراك اعتقد هذا موضوع غير دقيق.

٢- بالنسبة لموضوع الرتب، بالنسبة لموضوع (الركن) تعرف جنابك قانون هيأة الحشد وصفها بانها مؤسسة عسكرية والمؤسسة العسكرية تحتاج إلى أركان لكي تقاد الأفواج والألوية والفرق، لذلك نطلب ان يتضمن هذا القانون استثناء القادة العاملين في هذه المؤسسة أو بعض القادة من الضوابط من أجل لاته هناك لدينا عمر معين لدينا حالات معينة نحتاج ان يكون هناك دورات أكثر وأكبر لهيأة الحشد الشعبي لرفد ابناءها ومنسبيها بالرتب التي يستحق أن تكون قادرة على قيادة هذه المؤسسة التي امتلكت الخبرة وامتلكت الإنتصارات العظيمة، لذلك نحتاج اعادة الهيكلية وفق هذا القانون، انا لدي ملاحظات مكتوبة وسوف اقدمها الى الإخوة الأعزاء.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

قدمها مكتوبة، السيد رئيس اللجنة هل لديكم تعقيب على مداخلات السيدات السادة النواب.

- النائب كريم حسين عليوي السراي:-

بارك الله بك، واشكر السادة والسيدات النواب على ملاحظاتهم، ملاحظات قيمة سوف تدقق في اللجنة وسوف نبحث كل المواضيع الموجودة وان شاء الله سوف يخرج القانون بصيغته الرسمية التي ترضي مجلس النواب.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

***الفقرة ثالثاً: تقرير ومناقشة(القراءة الثانية) مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل على راس المال ولمنع التهرب والتجنب الضريبي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية. (لجنة العلاقات الخارجية).**

السيد النائب، اجراءات اللجنة لا تذكروها فقط رأي اللجنة، السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية، هذه الإجراءات شأن داخلي بينكم كلجنة، اذهبوا الى رأي اللجنة، السيد النائب دعهم يطعنوا به، نذهب الى رأي اللجنة وانتهى واكمليها.

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنه:-

تقرأ تقرير مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل على راس المال ولمنع التهرب والتجنب الضريبي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية.

بدايةً أقرئي الهدف سيادة النائبة.

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنه:-

تُكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل على راس المال ولمنع التهرب والتجنب الضريبي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

رأي اللجنة.

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنه:-

تُكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل على راس المال ولمنع التهرب والتجنب الضريبي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

انا اتمنى من اللجنة المعنية في القانون أن تراعى مبدأ المقابلة بالمثل عندما يتم دراسة هذه الاتفاقيات خاصة في ما يتعلق بالمواد (٨) لموجودة في هذه الإتفاقية وفروعها، والشيء الذي اود اضافته لهذا الموضوع الإتفاقية هي قانون، بالتالي نحن من وجهة نظرنا بان القانون يخضع الى القرارات كما يحصل في مجلس النواب، ما قيمة القراءة الثانية اذا نحن لا نستطيع أن نعدل أي شيء من هذه الإتفاقية ولنا فقط لمصادقة بالقبول أو الرفض، مثلاً أنا اليوم لدي اعتراض على اضافة مدة الإقامة بتحديد هذه المدة لا استطيع ان اعطيها للجنة بسبب هذه الفقرة ولا اعرف السند القانوني له.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

موضوع الاتفاقيات بالخصوص التي تختص بالضرائب، وضع البلد الآن عادةً ما يعتمد بشكل كبير على الاستيراد وبالتالي جميع هذه الاتفاقيات تقريباً نتائجها وفوائدها عي للطرف الثاني، فأتمنى أن تأخذ بنظر الاعتبار مبالغ وكميات المواد المصدر والمستوردة، جميع الدول المحيطة للبلد ولديها اتفاقيات مع العراق هي التي تصدر للعراق ويصبح بها اعفاءات ضريبية، إذا تلاحظ أن نسبة التعادل ما بين الفائدة للدولتين سوف ترى أن العراق أقل استفادة او غير مستفيد بشكل كامل، فليس لدي علم هل لديكم صلاحية في موضوع الاتفاقية لإضافة بنود الى أن يكون نسبة الاستيراد الى حد معين الى نسبة حجم معين وتبادلات تجارية أو رقم يصل له وبعدها تخضع الى ضرائب.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

اللجنة ليس لديهم صلاحية.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

بالنتيجة هذه الاتفاقيات تسبب مشكلة اقتصادية للدخل العراقي على اعتبار نحن ليس لدينا شيء نصدره الآن.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

الحكومة تقول في المقابل تأخير هذه الاتفاقية تسبب لنا مشكلة ونحن درسنا الموضوع وعقدنا اجتماعات واتفاقات، دولة الرئيس شخصياً اتصل بي تعطيله سوف يسبب لنا مشكلة.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

نحن مشكلتنا ما هي الفائدة التي نجنيها الآن من هكذا اتفاقيات؟ فقط نقل الضرائب الإيرادات التي لنا بسبب دخول البضائع وهذا الشيء بالحقيقة فيه مشكلة، فأتمنى إذا يوجد تفسير أو امكانية لتعديل هذه القضية.

- النائب جبار فريح عباس الكناني:-

قضية اتفاقيات التجنب الضريبي أو تجنب الازدواج الضريبي، نحن سألنا الأخوة المختصين في وزارة المالية وكان جوابهم الآتي، يقاس مدى رغبة الدول بالاستثمار في العراق بعدد الاتفاقيات الموقعة بين العراق وبقية الدول وهكذا، الحكومة ترى ان كل ما زدنا من عدد الاتفاقيات مع الدول بقضية تجنب الازدواج الضريبي سوف يكون العراق بيئة استثمارية مناسبة للجميع وهذا يعود بالنفع على المجتمع العراقي، هذه رغبة الحكومة وللمجلس ايضاً رغبته.

- النائب ديلان غفور صالح زنكنه:-

لجنة العلاقات الخارجية بتاريخ ١٠/١ لدينا استضافة للسيدة الوزيرة وايضاً هيأة الضرائب لمعرفة مدى الايجابيات من تشريع هذه القضية، الاتفاقية هي صرف مهنية اختصاص مالي يستطيع أن يجيب على الاسئلة الموجهة الى لجنة العلاقات الخارجية، في نفس الوقت هذه الاتفاقية ليست فقط للسعودية وصلتنا الى لجنة العلاقات الخارجية (٥) اتفاقيات متعلقة بتجنب الازدواج الضريبي، هناك آراء مختلفة على تشريع هذا القانون، نحن كتبنا وبصورة واضحة رأي لجنة العلاقات الخارجية بأنه تشريع هذه الاتفاقات سيؤثر ايجابياً بجلب الاستثمارات الى داخل العراق، مثلاً إذا نلاحظ الامارات أو قطر هذه الدول نرى بأنه على الأقل لديهم (٧٠- ٨٠) اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي مع الدول الأخرى ونرى حجم الاستثمارات في هذه الدول الآن هي في مستوى جيد، لهذا إذا حضرت السيدة الوزيرة السيد النائب يتفضل معنا يوم ١٠/١ والسيد الرئيس ايضاً ارجو من حضرتك أن تحضر معنا في هذا الاجتماع، نحن طالبين أن تحضر السيدة الوزيرة وايضاً رئيس هيأة الضرائب يحضر، فأي سؤال لدى حضرتك تستطيع أن تحضر معنا.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

السيدات والسادة النواب ترفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ٥:٣٠ عصراً.

****

****

****

*****

**

*